

تدوين الحديث النبوي الشريف

نال الحديث النبوي الشريف حظاً وافراً من اهتمام المسلمين على اختلاف مذاهبهم منذ العصر الأوّل لظهور الرسالة الإسلاميّة وإلى يومنا هذا؛ وذلك لكونه حاكياً عن السنّة النبويّة الشريفة، وكانت العناية بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سمة بارزة عند المسلمين وخصوصاً الجيل الأوّل وهم الصحابة ثم من بعدهم من التابعين ذلك أن سنة النبي ﷺ هي مصدر التشريع الثاني بعد كلام الله عز وجل فحفظ المسلمون كل كلمة فاه بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل حركة تحركها وكل إشارة وكل بسمه انفرجت عنها شفاته .

مرت عملية تدوين السيرة النبوية بمراحل عدة حتى وصلت إلينا بهذا الشكل، ففي عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان الصحابة يحفظون أفعال الرسول وأقواله ويطبّقونها في حياتهم لذلك لم يكن هناك حاجة لتدوينها، كما أنّ النبي نهى عن تدوين السنة لكي لا تختلط الأمور على المسلمين ويخلطون بين آيات القرآن الكريم والسنة، فالنبيّ صلوات الله عليه لم يجعل لحديثه كتاباً يكتبونه عندما كان ينطق به كما جعل للقرآن الحكيم، وتركه ينطلق من غير قيدٍ إلى أذهان السامعين، تخضعه الذاكرة لحكمها الفاهر، الذي لا يستطيع إنسانٌ مهما كان أن ينكره أو ينازع فيه، من سهوٍ أو وهمٍ، أو غلطٍ أو نسيانٍ، وبذلك تفكّك نظم ألفاظه، وتمزّق سياق معانيه، ولم يدع صلوات الله عليه الأمر على ذلك فحسب، بل نهى عن كتابته، فقد جاءت أحاديثٌ صحيحةٌ وآثارٌ ثابتةٌ تنهى كلّها عن كتابة أحاديث النبيّ، فقد روى أحمد، ومسلم، والدارميّ، والترمذيّ، والنسائيّ، عن أبي سعيد الخدريّ، قال: «قال رسول الله:- لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحّه».

لكنه ﷺ لم يرفض تدوين بعض الصحابة بعض السيرة بعد أن تأكد من رسوخ العقيدة في قلوب المسلمين، وقد استجاب أصحابه لهذا النهي، فلم يكتبوا عنه غير القرآن، ولم يقف الأمر بهم عند ذلك، بل ثبت عنهم أنّهم كانوا يرغبون عن رواية الحديث، وينهون الناس عنها، ويتشدّدون فيما يروى لهم منها، وقد كان أبو بكر وعمر لا يقبلان الحديث من الصحابيّ، مهما بلغت منزلته عندهما، إلا إذا جاء عليه بشاهدٍ يشهد معه أنّه قد سمعه من النبيّ، وكان عليّ يستحلف الصحابيّ على ما يرويه له رضي الله عنهم جميعاً .

أنّ عملية التدوين بدأت بشكل فعلي في عهد التابعين. فقد كان التدوين الأوّل للسنّة في نهاية القرن الأوّل الهجري، فبعد أن انتشر الإسلام وازدادت مساحة الدولة الإسلاميّة ودخول الكثير من الناس في الإسلام من غير العرب ازداد الخطأ في نقل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يعد أحد ينكر كتابة الحديث في أواخر القرن الأوّل الهجري وأوائل القرن الثاني، وعليه فقد نشطت الحركة العلمية وازداد التدوين والقراءة على العلماء، ولكن ذلك كان بشكل فردي، ومع كثرة الكتابة في ذلك العصر إلا أنه قد ظهرت أمور أقلقّت العلماء واستنفرت همّتهم للحفاظ على الحديث الشريف، فمن تلك الأمور المستجدة:

١- ظهور الوضع بسبب الخلافات السياسية أو المذهبية، حتى إنه ظهرت أحاديث وروايات أنكرها كثير من المتخصصين في الحديث، وعلى أثر ذلك اتجه العلماء إلى وضع علم يحفظ الرواية من التحريف أو الكذب، فاهتموا بتمييز الرجال، والحكم عليهم، فكانت تلك بذور علم يسمى علم الجرح والتعديل.

٢- خشية زهاب العلم بموت الصحابة والتابعين الحاملين لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبذلك يضيع ميراث النبوة.

وفي عصر أتباع التابعين ممن كانوا على رأس المنتئين عني العلماء بتأليف المسانيد مقصورة على السنة النبوية وحدها وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (المتوفى ٢٠٤هـ) ويعتبر مسند أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ) أوفى تلك المسانيد وأوسعها، ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع التابعين ممن عاصر البخاري وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة، أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم تهذيباً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة.

وبما أن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلنا عن طريق الرواة فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم.

وقد أجمع أئمة الحديث والفقهاء أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان هما:

(١) العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: مسلماً فلا تقبل رواية الكافر من يهودي أو نصراني أو غيرهما إجماعاً، وبالغاً وهذا الشرط يتعلق بحالة الأداء والرواية دون حالة السماع والتحمل، فيشترط في راوي الحديث لحظة الأداء والرواية أن يكون بالغاً. أما في حالة السماع فقد جوز جمهور العلماء تحمل الصغير لقبول أخبار ابن عباس وابن الزبير ونحوهما من صغار الصحابة، ولم يفرقوا في أخبارهم بين ما تحملوه في الصغر أو الكبر، وأن يكون عاقلاً - سليماً من أسباب الفسق - سليماً من خوارم المروءة. والعدالة هي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة. ويعتبر التحرز عن الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوام العدالة وأساسها. و تثبت العدالة بأحد أمرين:

(أ) إما بتنصيص مُعَدِّلِينَ عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

(ب) وأما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدِّلٍ ينص عليها.

(٢) الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي، غير مخالف للثقاة ولا سيء الحفظ - ولا فاحش الغلط - ولا مغفلاً - ولا كثير الأوهام ويعرف ضبط الراوي بموافقته الثقاة المتقنين في الرواية، فان وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فان كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحْتَجَّ به، والضبط، نوعان: ضبط صدر وضبط كتاب. فأما ضبط الصدر فهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وأما ضبط الكتاب فهو صيانة الراوي لكتابه منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤدي منه. وتوفر الضبط في الراوي شرط أساس في قبول حديثه، إذ لا يكفي أن يكون ديناً مستقيماً، بل يجب أن يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبتته في الأخذ والرواية، ولذلك كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي.

ومن أحاديثه المروية قوله ﷺ: " السامع للغيبة أحد المغتابين "

" لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له "

" الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان "

"إذا رأيتَ الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان "

" من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهّل الله به طريقاً من طرق الجنة ، ومن أبطأ به علمه لم يُسرّع به نسبه "